

كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية

﴿@ بين الفتوى والتصنيف قال ولو ساغ التجاوز إلى قليل لساغ إلى كثير ولصار المفتى مدرسا ولكل مقام مقال .

وذكر شيخنا أبو القاسم الصيمرى عن شيخه القاضى أبي حامد المروزى أنه كان يختصر فى فتواه عامة ما يمكنه واستفتى في مسألة قيل في آخرها أيجوز ذلك أم لا فكانت لا وبأى التوفيق .

قلت الاقتصار على لا أو نعم لا يليق بغير العامة وإنما يحسن بالمفتي الإختصار الذى لا يخل بالبيان المشترط عليه دون ما يخل به فلا يدع إطاله لا يحصل البيان بدونها فإذا كانت فتياه فيما يوجب القود أو الرجم مثلاً فليذكر الشروط التي يتوقف عليها القود والرجم وإذا استفتى فيمن قال قولًا يكفر به بأن قال الصلاة لعب أو الحج عبث أو نحو ذلك فلا يبادر بأن يقول هذا حلال الدم أو يقتل بل يقول إذا ثبت عليه ذلك بالبينة أو الإقرار يستتابه السلطان فإن تاب قبل توبته وإن أصر ولم يتبع قتل وفعل به كذا وكذا وبالغ في تغليظ أمره .

وإن كان الكلام الذى قاله يحتمل أموراً لا يكفر بعضها فلا يطلق جوابه وله أن يقول ليسأل عما أراد بقوله فإن أراد كذا فالجواب كذا وإن أراد كذا فالحكم فيه كذا وقد سبق الكلام فيما شأنه التفصيل .

وإذا استفتى فيما يوجب التعزير فليذكر قدر ما يعزره به السلطان فيقول يضرب ما بين كذا إلى كذا ولا يزداد على كذا خوفاً من أن يضرب بفتواه إذا أطلق القول ما لا يجوز ضربه ذكر ذلك الصيمرى .

قلت وإذا قال عليه التعزير بشرطه أو القصاص بشرطه فليس باطلاق وتقييده بشرطه يبعث من لا يعرف الشرط من ولاه الأمر على السؤال عن شرطه والبيان أولى وأعلم . العاشرة إذا سئل عن مسألة ميراث فالعادة غير جارية بأن يشترط في